

10 جوان 2025

تونس في:

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
الديوان
مكتب النشاط الحكومي والبرلماني

1 2095

واردات عدد
11 جوان 2025
مجلس نواب الشعب مكتب النشاط المركزي

من وزير الداخلية

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الاجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلاتكم عدد 26-3000-1342 بتاريخ 2025/05/02 وعدد 26-3000-860

بتاريخ 2025/03/19.

المصاحب: عدد 03 بطاقات.

تحية طيبة وبعد،

على إثر تولي كل من السادة النواب عن مجلس نواب الشعب "نجيب عكرمي" عن دائرة زانوش- القصر-سيدي عيش-قفصة الشمالية (سؤالين 02) و"ضحى السالمي" عن دائرة حمام الأنف-حمام الشاطئ (سؤال 01) توجيه أسئلة كتابية إلى وزارة الداخلية وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب والتي تمنح لأعضاء مجلس نواب الشعب حق توجيه أسئلة كتابية لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها، وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 03 بطاقات تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية المذكورة أنفا.

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للترتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور 25 جويلية 2022.

والسلام

وزير الداخلية

خالد النوري





بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "نجيب عكرمي"

(زانوش - القصر - سيدي عيش قفصة الشمالية)

ملخص السؤال:

1. بعث بلدية في معتمدية قفصة الشمالية.
2. استحداث دائرة بلدية في منطقة المطار ورأس الكاف من معتمدية قفصة الجنوبية.
3. التسريع بإعادة تركيز المقر الإداري الرسمي لمعتمدية قفصة الشمالية في المنطقة.
4. إحداث مركز للأمن العمومي في معتمدية زانوش.
5. إحداث فرع للحماية المدنية في معتمدية قفصة الشمالية على الطريق الرئيسية الوطنية عدد 3.

نص الإجابة:

✚ إجابة على تساؤلكم المتعلق ببعث بلدية في معتمدية قفصة الشمالية، تجدر الإفادة بأن مصالحنا الجهوية والمحلية لا ترى مانعا بإحداث بلدية بمعتمدية قفصة الشمالية إعتبارا لإرتفاع عدد السكان بالبلدية المذكورة علاوة على الصعوبات التي تعترض بلدية المكان في علاقة بضمان الخدمات البلدية للمنطقة المذكورة وحسن تأمينها.

ويجري العمل حاليا على التنسيق مع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض على المستوى المركزي والجهوي، والمحلي لمزيد دراسة كافة الملفات المتعلقة بـ "إحداث بلديات جديدة" ومدى جدوى الموضوع، وذلك بالارتكاز على جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية، العمرانية، الاقتصادية، المالية والفنية.

✚ وفيما يتعلق بإستحداث دائرة بلدية في منطقة المطار ورأس الكاف من معتمدية قفصة الجنوبية: فإن الجهود متواصلة بغاية تركيز الدائرة البلدية وفق الترتيب والإجراءات القانونية. هذا وتجدر الإفادة أن المجلس البلدي السابق أقر ضمن مداولاته إحداث دائرة بلدية برأس الكاف ولكن لم يتم تفعيل ذلك إلى حد هذا التاريخ نظرا لعدم تمكن البلدية من توفير عقار للغرض علاوة على إشكالية النقص الحاصل على مستوى الموارد البشرية ببلدية المكان.

✚ أما بخصوص التسريع بإعادة تركيز المقر الإداري الرسمي لمعتمدية قفصة الشمالية في المنطقة: ففي علاقة بتحويل مقر معتمدية قفصة الشمالية من معتمدية قفصة الجنوبية الى المقر الإداري الرسمي بمنطقة الشبيبة، وجب الإشارة في هذا الاطار انه بعد التحري في الموضوع تبين أن المقر المشار اليه تم بناؤه

خلال الثمانينات بالشبيبة من عمادة الرحبية من معتمدية قفصة الشمالية وبقي شاغرا منذ ذلك التاريخ لاختلافات بين متساكني العمادات خاصة وأن أغلبهم يقطن بمعتمدية قفصة الجنوبية، وقد سعت مصالحنا الجهوية لتحقيق التوافق بين مختلف العمادات لنقل مقر المعتمدية، وقد تم التأكيد على ضرورة نقل مقر المعتمدية من مدينة قفصة المدينة الى مقرها الأصلي بالشبيبة.

من جهة أخرى فإن هذا الإشكال لا يزال قائما بسبب عدم إتفاق أهالي العمادات اللذين ينقسمون إلى عمادات ترى ضرورة نقل مقر المعتمدية إلى منطقة الشبيبة وعمادات أخرى ترى ضرورة أن تبقى الحال على ما عليه، وقد تم عقد العديد من الجلسات بإشراف السيد معتمد المنطقة وبحضور السادة أعضاء المجلس المحلي وعضو مجلس الإقليم الرابع وتم تسجيل إختلاف كبير بين الأعضاء في ذلك،

وفي هذا الاطار فإن التوجه كان واضحا والمتمثل بضرورة نقل مقر المعتمدية الى المقر الأصلي بمنطقة الشبيبة حيث تم إسداء التعليمات من قبل السيد والي الجهة قصد القيام بمعاينة لمقر معتمدية قفصة الشمالية والمسكن الوظيفي الموجودين بمنطقة الشبيبة حيث تبين تبعا للتقرير الصادر في الغرض ملاحظة تصدعات بالجدران والأسقف وتآكل الحديد إضافة الى تأثير واضح جراء تسرب مياه الامطار على مكونات هياكل البناية في غياب للتغليف الإسفلتي وكذلك تخريب كلي لدورات المياه ولشبكة الكهرباء خاصة الخزائن والفوانيس وتكسير وتهشيم الأبواب والنوافذ (تاريخ بناء المقر يعود الى سنة 1986 ولم يتم استغلاله منذ ذلك التاريخ).

هذا واقتрحت وزارة التجهيز تكليف مكتب دراسات مختص لإعداد إختبار يحدد الأسباب الحقيقية للتصدعات وكيفية إصلاحها إضافة الى تعيين فريق مصممين للتثبت في شبكات الكهرباء والتجهيز الصحي والطرق والشبكات المختلفة.

بشأن طلب إحداث مركز أمن وطني في معتمدية زانوش: تعتبر حالة الأمن العام بالمنطقة الحضرية بعمادة زانوش عادية، حيث لا توجد بها مظاهر إجرامية كالعنف وسرقات المواشي بإعتبار العدد الصغير للسكان المستقر بالمنطقة الحضرية والذين تربطهم علاقات عائلية كما أن أغلب الخلافات محورها حدود الأراضي الفلاحية ونزاعات الموارث التي لا ترتقي إلى جرائم تهدد الأمن العام بالمنطقة.

وعليه، فإنه لا يمكن إحداث مركز أمن وطني بمعتمدية زانوش في الوقت الحالي لعدم الضرورة التي تستوجب الإحداث المذكور.

أما بالنسبة لمقترح إحداث وحدة للحماية المدنية في معتمدية قفصة الشمالية، تجدر الإشارة أن الديوان الوطني للحماية المدنية يعتمد لتحديد الحاجيات والأولويات بالنسبة للإحداث الجديدة من وحدات للحماية المدنية على "المخطط الوطني لتحليل المخاطر وتغطيتها" وهو دراسة فنية تضبط مجموعة المؤشرات الواجب أخذها بعين الاعتبار والتي تهدف بالأساس إلى تقرب النجدة من المواطن واختزال أجال التدخل مع مراعاة الكثافة السكانية وطبيعة المخاطر بالجهة المعنية.

مع التأكيد حاليا بأن جل الحوادث بالمنطقة يتم التدخل لها من طرف مركز الحماية المدنية بالسند الذي يبعد حوالي 20 دقيقة على أغلب الأراضي الفلاحية بالجهة.

وبالنسبة للوضعية الحالية، فإنه لا يتوفر حاليا عقار مناسب بمعتمدية قفصة الشمالية قصد استغلاله لتركيز وحدة للحماية المدنية ويجري العمل من قبل الديوان الوطني للحماية المدنية على إيجاد عقار يستجيب للمواصفات المطلوبة لإحداث الوحدة المذكورة في أنسب الأجال.

